CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **24 أيلول/سبتمبر 2008 الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 – 25 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2008/029*

حفز البنية التحتية في البلدان النامية: الاستثمار الأجنبي يساعد - إذا كان التخطيط فعالاً

جنيف، *24 أيلول/سبتمبر 2008* - يُعد الوفاء باحتياجات البلدان النامية الهائلة في مجال البنية التحتية مثل الطرقات والموانئ والإمدادات بالكهرباء تحدياً رئيسياً ويحتاج إلى استخدام أفضل لموارد القطاع الخاص، بما في ذلك موارد الشركات عبر الوطنية، هذا ما يؤكده ***تقرير الاستثمار العالمي*** لهذا العام[1] ويضيف التقرير أن البلدان ذات الدخل المنخفض كثيراً ما تُعاني من نقص شديد في القدرات اللازمة لتمكينها من الاستفادة من منافع مشاركة الشركات عبر الوطنية في تطوير البنية التحتية أو لزيادة هذه المنافع إلى أقصى حد. وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى جهود متضافرة من البلدان المضيفة والمجتمع الدولي والمستثمرين، لمواجهة هذا التحدي.

وقد جاء استعراض الأونكتاد السنوي للاستثمار العالمي لعام 2008 تحت عنوان **"الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية"**. وقد صدر التقرير اليوم.

وقال الأمين العام للأونكتاد سوباشاي بانيتشباكدي، معلقاً على موضوع التقرير، **"**يُعد الاستثمار في البنية التحتية جزءاً من جدول أعمال التنمية الذي لم يكتمل بعد: وهذا واضح في انقطاع الطاقة اليومي الذي يعوق النمو الاقتصادي في أفريقيا، وقلة الوصول إلى مياه الشرب بالنسبة للملايين في أفريقيا

---

* **Contact:** Press Office:+41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(1) ***تقرير الاستثمار العالمي، 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية*** (WIR08) (رقم المبيع E.08.II.D.23, ISBN: 978-92-1-112755-3) ويمكن الحصول عليه من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة في العناوين المذكورة أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في كثير من البلدان. والسعر هو 95 دولاراً مع خصم 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية و75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل هذا السعر الكتاب وقرص مدمج CD-ROM. وعلى العملاء الذين يرغبون في شراء الكتاب أو القرص وحده أو الحصول على تقديرات لأسعار الكميات الكبيرة توجيه الاستفسارات إلى مكاتب المبيعات. ويمكن للمقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: منشورات/مبيعات الأمم المتحدة، قصر الأمم، CH-1211 Geneva 10، رقم الفاكس: 41 22 917 0027+، البريد الإلكتروني: UNpublic@un.org؛ ويرسل المقيمون في الأمريكتين وشرق آسيا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A.، رقم الهاتف 1 212 963 8302 أو 1 800 252 9646+، رقم الفاكس 1 212 963 3489+، البريد الإلكتروني publications@un.org، عنوان الإنترنت: http:/www.un.org/publications.

وآسيا. وبالتالي بإمكان استثمار الشركات عبر الوطنية في البنية التحتية أن يساعد على الوفاء بأشد أهداف التنمية إلحاحاً". وأضاف السيد سوباشاي قائلاً إن الشركات عبر الوطنية من كل من بلدان الشمال والجنوب يمكن أن تدعم استراتيجيات البنية التحتية الحكومية عن طريق توفير التمويل والتكنولوجيا والخبرة. وقال إنه على الحكومات والمجتمع الدولي المساعدة على خلق الظروف السياسية والاقتصادية والمؤسساتية كيما يتسنى للبلدان النامية أن تزيد منافع الاستثمار في البنية التحتية إلى أقصى ما يمكن، أياً كان المصدر.

الشركات عبر الوطنية تساهم بشكل ملحوظ في تطوير البنية التحتية، ولكن ليس في جميع البلدان

تؤدي البنية التحتية دوراً متزايد الأهمية في التجارة الدولية والاستثمار. ولا يمكن للبلدان النامية الانخراط في الاقتصاد العالمي وتصدير منتجات بأسعار تنافسية دون ما يكفي - ويفي بالغرض من ناحية الجودة – من الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل، وبدون العوامل الأساسية الأخرى مثل الوصول إلى مياه الشرب على نطاق واسع. ويقول التقرير إنه لما كان إدخال تحسينات هائلة على البنية التحتية أمراً ضرورياً في هذه البلدان، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز مساهمات الشركات عبر الوطنية، ولكن بطريقة تتفق وخطط التنمية الوطنية.

والاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية قد ارتفع بسرعة. ففي الفترة من 1990 إلى 2006 ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المكرس للبنية التحتية 31 مرة عما كان عليه فبلغ 786 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وارتفع المقدار الموجه إلى البلدان النامية 29 مرة عما كان عليه فوصل إلى ما يقدر بـ 199 مليار دولار. وإلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت أيضاً مشاركة الشركات عبر الوطنية في أنشطة تعاقدية مثل أنشطة "البناء - الامتلاك - التشغيل" أو عقود الإدارة.

وخلال التسعينات، كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع في البلدان النامية الأسرع في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بما يعكس الخصخصة الواسعة النطاق لمرافق المنافع العامة في العديد من بلدان تلك المنطقة. لكن، ومنذ منعطف القرن، نما الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البنية التحتية بسرعة أكبر نسبياً في أفريقيا وآسيا. وانطلاقاً من العقد 1996-2006 كان قرابة أربعة أخماس كافة تعهدات الاستثمار الأجنبي (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضاً الأنشطة التعاقدية) في البنية التحتية في الاقتصادات النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تتم في صناعتين هما: الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة (الكهرباء بالأساس)، حسب بيانات البنك الدولي. واتجهت نسبة أقل نحو النقل (17 في المائة) والمياه وخدمات الصرف الصحي (4 في المائة).

وتظل أقل البلدان نمواً، رغم احتياجاتها الهائلة إلى تحسينات في مجال البنية التحتية، متلقياً هامشياً لمشاركة الشركات عبر الوطنية. ومن بين جميع الاقتصادات النامية كانت حصتها في تعهدات الاستثمار الأجنبي لأغراض البنية التحتية منخفضة ولم تتجاوز إلا بقليل نسبة 5 في المائة في الفترة 1996-2006، وكانت نسبة تقل عن 0.5 في المائة منها موجهة إلى مشاريع المياه (الجدول 1).

الشركات عبر الوطنية من الجنوب المهتمة بالبنية التحتية هي مصدر جديد محتمل للتمويل

إن عالم أكبر الشركات عبر الوطنية التي تستثمر في صناعات البنية التحتية آخذ في التطور. ورغم أن الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة لا تزال تهيمن إلا أنه سجل ارتفاع ملحوظ في الأنشطة الدولية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية من الجنوب. إذ يرد على قائمة الأونكتاد بأكبر مائة شركة عبر الوطنية نشطة في البنية التحتية في العالم في عام 2006 ما لا يقل عن 22 شركة من البلدان النامية. وكان مقر معظمها يوجد بهونغ كونغ (الصين) وماليزيا وسنغافورة. وقد ظهر البعض منها كجهات فاعلة رئيسية في الاتصالات السلكية واللاسلكية، فيما أصبحت شركات أخرى رائدة على الصعيد العالمي في البنية التحتية المرفئية (الجدول 2). وبالإضافة إلى ذلك ظهرت أنواع جديدة من المستثمرين الدوليين في البنية التحتية، بما في ذلك صناديق الأسهم الخاصة (أساساً من البلدان المتقدمة) وصناديق الثروات السيادية التي تملكها الحكومات (أساساً من البلدان النامية). وهذه الجهات الجديدة المستثمرة قد وسعت نطاق الموارد التي بإمكان حكومات البلدان النامية أن تستغلها عندما تلتمس الاستثمار في البنية التحتية.

وقد قدمت بالفعل الشركات عبر الوطنية من الجنوب إسهامات هامة للبنية التحتية في البلدان النامية، ممثلة نسبة تبلغ في متوسطها 30 في المائة من إجمالي تعهدات الاستثمار الأجنبي في هذه الصناعات والخدمات. والاستثمار الأقاليمي هام بشكل خاص في آسيا وأوقيانيا، حيث نجد إن قرابة نصف تعهدات

الاستثمار الأجنبي إنما منشؤها من البلدان النامية. وتوجد اختلافات هامة بحسب الصناعات: فعلى سبيل المثال تهيمن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية على الاستثمار الأجنبي في الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وفي أقل البلدان نمواً يعدّ دورها أهم في مجال النقل. وبالفعل فإن شركات مثل "DP World" (الإمارات العربية المتحدة) وHutchison Whampoa (هونغ كونغ، الصين) قد دفعت حصة الاستثمار الجنوب - جنوب إلى الارتفاع فبلغت 65 في المائة من جميع تعهدات الاستثمار الأجنبي للبنية التحتية في أقل البلدان نمواً (الجدول 3).

مشاركة الشركات عبر الوطنية يمكن أن تجلب منافع، ولكنها تستتبع أيضاً مخاطر وتكاليف

يلاحظ ***تقرير الاستثمار العالمي*** أن مشاركة الشركات عبر الوطنية يجب أن تكمِّل الاستثمار المحلي العام والخاص في البنية التحتية، لا أن تحل محله. وأحد الأسباب الهامة في ذلك هو أنها من المستبعد أن تتحمل التكاليف والمخاطر المتصلة بالمشاريع التي تستهدف أفقر شرائح المجتمع ما لم تقدم إعانات أو ضمانات لكفالة استرجاع التكلفة.

وتتمثل المنافع المحتملة الرئيسية لإشراك الشركات عبر الوطنية في تطوير وإدارة البنية التحتية في ضخ رؤوس الأموال وعمليات نقل التكنولوجيا والدراية الإدارية. وبإمكان هذه الشركات أن تساعد على تعزيز الكفاءة في خدمات البنية التحتية، وزيادة التوريد، وتحسين الجودة. لكن مختلف المخاطر والتكاليف تحتاج هي الأخرى إلى بحث. ومدى ووقع مساهمات الشركات عبر الوطنية في توفير الخدمات يتوقفان على عوامل عديدة، من بينها قدرة الأسواق على المنافسة، وشكل مشاركة الشركات عبر الوطنية، وسلوك المستثمر. ومن العوامل الحاسمة في ذلك ما يتمثل في جودة الإطار المؤسسي والتنظيمي في البلد المضيف.

ويحذر الأونكتاد البلدان من السعي لاجتذاب مشاركة الشركات عبر الوطنية بأي ثمن. فالمشاريع الاستثمارية الفاشلة يمكن أن تؤثر سلباً على توافر البنية التحتية وسعر خدمات البنية التحتية. وعلى الدول أن تسهر على أن تكون لديها القدرات التقنية والإدارية اللازمة لإدارة العقود والامتيازات التي تشمل الشركات عبر الوطنية.

مواجهة تحديات البنية التحتية

إن الوفاء بالاحتياجات الهامة للاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية سيتطلب قدراً أكبر من المشاركة من القطاع الخاص، الذي يعني في العديد من الحالات الشركات عبر الوطنية. وينبغي للبلدان المضيفة أن تفكر في المجالات التي تريد أن تُشرك فيها الشركات عبر الوطنية ومتى. ولا بد لها من إيجاد السبل للسهر على أن تحقق تلك المشاريع النتائج المرجوة.

ولا يوجد حل يلائم الجميع. فلما كانت الأولويات والخيارات في مجال السياسات العامة تختلف بين البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة والخصائص المميزة المختلفة، فذلك هو الشأن أيضاً بالنسبة للمزيج الملائم بين مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص (بما في ذلك الشركات عبر الوطنية). والوكالات الحكومية بحاجة إلى تطوير القدرة المؤسسية والمهارات اللازمة لتوجيه مشاريع البنية التحتية والتفاوض فيها وتنظيمها ورصدها. وبما أن العديد من المشاريع يتم تناولها على المستوى دون الوطني، فإن بناء القدرات ضروري أيضاً على مستوى المحافظات وعلى مستوى البلديات.

وبإمكان الشركاء في التنمية المساعدة على حفز الاستثمار الأجنبي ونقل المعارف إلى البلدان التي تطلب مثل هذه التدفقات. وهذا هام بشكل خاص بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تفتقر للقدرات المحلية والتي تُخفق بالتالي في اجتذاب استثمارات هامة من الشركات عبر الوطنية. وفي هذه الحالات، على الشركاء في التنمية الوفاء بتعهداتهم في مجال المساعدة لأغراض التنمية ذات الصلة بالبنية التحتية. وبإمكانهم أيضاً فعل المزيد للتخفيف من المخاطر المتصلة بمشاريع البنية التحتية. وعلى سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى أن تُبدي مؤسسات تمويل التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف المزيد من الاستعداد لتحمُّل المخاطر المتصلة بالاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل، وعليها أن تولي مزيداً من الاهتمام لاحتياجات تلك البلدان الخاصة في مجال البنية التحتية.

وإذا كان هناك أحياناً ما يدعو إلى تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، فإنه لا يجب استبعاد نهج أخرى. ففي بعض المشاريع، ولا سيما تلك التي تشمل الماء والكهرباء، قد يكون من الضروري أن يتولى القطاع العام مسؤولية إدارة هذه الخدمات. وفي صناعات أخرى، حيث يمكن أن تجعل القدرات المؤسسية الضعيفة استثماراً القطاع الخاص استثماراً فيه مجازفة، فقد يكون من الأفضل أيضاً توخي الحلول التي تقوم على التوفير

الحكومي للخدمات. ويحث ***تقرير الاستثمار العالمي*** الشركاء في التنمية على إيلاء ما يكفي من الاهتمام لتمويل مشاريع البنية التحتية التي قد لا يكون من الممكن أو من المستصوب تعبئة مشاركة القطاع الخاص من أجلها.

وتتطلب مواجهة تحديات البنية التحتية جهوداً متضافرة ومتعاونة. وهذا يعني ضمنياً الجمع بشكل ملائم بين تحسين الحكم والقدرات في البلدان النامية المضيفة، وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي، وفهم الأولويات والعمليات الإنمائية من جانب المستثمرين.

يمكن الاطلاع على تقرير الاستثمار العالمي وقاعدة بياناته الإلكترونية في الموقع http://www.unctad.org/wir ، http://www.unctad.org/fdistatistics

الجدول 1 - تكوين الصناعة في تعهدات الاستثمار الأجنبي في صناعات البنية التحتية لأقل البلدان نمواً 1996-2006 (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

Infrastructure industry	Value ($ million)	Share in LDC total (%)	Share of LDCs in foreign commitments to developing and transition economies (%)
All infrastructure	13 013	100.0	4.9
Energy	4 569	35.1	4.2
Telecommunications	6 394	49.1	6.4
Transport	2 017	15.5	4.5
Water and sewage	32	0.2	0.3

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية*، الجدول الثالث - 9.

الجدول 2- أكبر الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية، مرتبة بحسب الأصول الأجنبية، **2006** (الشركات المشار إليها بالأحرف الغليظة متمركزة بالبلدان النامية أو بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)

Electricity	Telecommunications	Transport	Water and sewage	Natural gas	More than one infrastructure industry
Electricité de France	Vodafone Group	Grupo Ferrovial	Veolia Environnement	Gaz de France	Suez
E.ON	Telefónica	Abertis	Grupo Agbar	Spectra Energy Corp.	**Hutchison Whampoa**
Endesa	Deutsche Telekom	AP Moller-Maersk	Waste Management Inc	Centrica	RWE Group
Vattenfall	France Télécom	**DP World**	Shanks Group	Gas Natural	Bouygues
National Grid	Vivendi Inc	**China Ocean Shipping**	Waste Services Inc	Transcanada Corp.	**YTL Power**
AES Corp.	Liberty Global Inc	Canadian National Railways Co.	Stericycle Inc	Enbridge Inc	Babcock & Brown Infrastructure
Fortum	TeliaSonera	Skanska	**Hyflux Limited**	Sempra Energy	**Enka Insaat ve Sanayi**
Duke Energy Corp.	**SingTel**	**PSA International**	Clean Harbors Inc	El Paso Corp.	**NWS Holdings**
EDP Energias de Portugal	Telenor	Hochtief	..	Hunting Plc	..
International Power Plc	Nortel Networks	Vinci	..	Williams Companies	..
CLP Holdings	KPN	Macquarie Airports	..	**Hong Kong & China Gas Co.**	..
Iberdrola	BT Group	Deutsche Bahn	..	Distrigaz 'D'	..
Unión Fenosa	Verizon Communications	**Orient Overseas International**	..	Canadian Utilities Ltd.	..
PPL Corp.	SES	Grupo ACS	..	Iwatani International Corp.	..
Atel - Aare Tessin	Telecom Italia	Obrascon Huarte Lain	..	..	..
Public Service Enterprise Group	**América Móvil**	Kansas City Southern	..	..	..
Keppel Corp.	**Mobile Telecommunications Co.**	Canadian Pacific Railway	..	..	..
Cofide-CIR Group	TDC A/S	First Group	..	..	..
Edison International	Portugal Telecom	BBA Aviation	..	..	..
Enel	Tele2	**China Communications Construction Co.**	..	..	..

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية*، الجدول الثالث -11.

الجدول 3- مصادر تعهدات الاستثمار الأجنبي لصناعات البنية التحتية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، 1996-2006 (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

Infrastructure industry	Host region: LDCs			Host region: developing and transition economies		
	Source of commitment		Share of developing countries (%)	Source of commitment		Share of developing countries (%)
	World	Developing countries		World	Developing countries	
All infrastructure	13 013	5 029	38.6	264 003	85 456	32.4
Energy	4 569	1 083	23.7	108 562	20 912	19.3
Telecommunications	6 394	2 629	41.1	100 229	46 701	46.6
Transport	2 017	1 317	65.3	44 611	16 376	36.7
Water and sewage	32	-	-	10 602	1 467	13.8

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية*، الجدول الثالث-10.